الديار

لبنانية - سياسية - مُستقلة الحقيقة في كل دار

٢٠٠٠ ل.ل. | 2000 L.L.

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٧٨٩ - الاربعاء ١٥ أيار ٢٠١٩ | Mercredi 15 Mai 2019 | 31 eme annee -N" 10789 | www.addiyaronline.com | ١٦ صفحة

الصين ترد على أميركا بفرض ضرائب بمليارات الدولارات

ص ٨

ميسي يطرد ثلاثي برشلونة

الزمالك يطيح فريقا ومدربا من الدوري المصري

ص ٩

ساترفيلد للتعزية... وجواب لبنان على السؤال الاميركي
قيومجيان «ارسلوا جهاز امن الدولة الى الشؤون الاجتماعية»
باسيل: «قيومجيان ما بيسترجي يقول هالكلام داخل الجلسة»

كتبت نور نعمه

لو يعرف اللبنانيون ماذا يدور في جلسات الحكومة، وكيف يتم النقاش لادركوا انه من رابع المستحيلات ان يخرج لبنان من ازماته الاقتصادية والمالية، كون النقاش في مجلس الوزراء لم يرتق الى مستوى المرحلة وتطورات المنطقة الخطيرة والمفتوحة على كل الاحتمالات، في حين ان التأخير باقرار الموازنة شل البلاد، وجمد الحركة الاقتصادية حيث الناس يعيشون احباطاً شاملاً وليس امامهما الا الانتظار حتى يأتي الفرج. ويبدو انه مستحيل في ظل ما يسرب عن جلسات مجلس الوزراء والخلافات العاصفة بين الافرقاء والكمائن المتنقلة بين الاطراف وكل فريق ينتظر الآخر على «الكوع» فالمجلس الاعلى اللبناني السوري فجر خلافاً بين حزب الله وامل عبر الوزيرين محمد فنيش وعلي حسن خليل من جهة، ووزراء الاشتراكي والقوات اللبنانية اللذين طالبا بالغاء المجلس الاعلى وتوفير امواله للمعتقلين في السجون السورية، وكان رد واضح من الوزيرين فنيش وخليل ورفض لهذا المنطق، وان الطائف اقر المجلس الاعلى لتنظم العلاقات بين لبنان وسوريا. وكان رد وزراء الاشتراكي والقوات ان هناك علاقة ديبلوماسية بين البلدين، وسفراء ولا حاجة للمجلس

(تتمة المانشيت ص ١٦)

التخفيضات في الموازنة غير كافية.. التصعيد في الخليج قد يُطيح بمشاريع سيدر ويفتح الباب أمام موازنة شبيهة بـ ٢٠١٨

بروفسور جاسم عجاقة

بلغ حجم التخفيضات شبه الأكيدة التي أقرّتها الحكومة في موازنة العام ٢٠١٩ ما يوازي المليار دولار أميركي مما يجعل العجز المتوقّع في هذه الموازنة ٥,٤ مليار دولار أميركي أي ٩,٧٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. هذه النسبة تبقى أعلى من المطلوب ضمن إطار مؤتمر سيدر والذي يفرض عجز أقلّ من ٩٪ في العام ٢٠١٩ مما يعني حاجة الحكومة إلى تخفيض العجز ٥٠٠ مليون دولار أميركي إضافية. والسؤال المطروح، من أين يُمكن توفير هذا المبلغ؟

على الورق الأمر سهل، لكن عمليًا وحتى لا تقع الحكومة في تجربة العام ٢٠١٨، يتوجّب عليها إيجاد إجراءات ذات مصداقية. المشكلة التي تواجه الحكومة في الوقت الحالي هي أنها محاصرة بقيود من ضغط الشارع، إلى ضغط المجتمع الدولي مرورًا بضغط أرقام الموازنة.

فتخفيض الإنفاق له محدوديته من منطلق أن البنود الثلاث (الأجور، خدمة الدين العام، والكهرباء) التي تستهلك الكمّ الأكبر من الخزينة (٨٠٪ من إجمالي الإنفاق)، هي بنود صعبة المعالجة نظرًا إلى أن المسّ بالأجور يُثير غضب الشارع، والمسّ بخدمة الدين العام يُشكّل حفيظة الأسواق والمصارف (المموّل الأول للدوّلة)، والمسّ بدعم مؤسسة كهرباء لبنان يُظهر الإنقسامات السياسية.

إذا ما هي الإجراءات التي تسمح للحكومة بتخفيض العجز؟

من جهة الإنفاق، الأمور مُعقّدة! فالحكومة لم تستطع المسّ بأجور القطاع العام، بل جّل ما في الأمر أنها حدّت من

(تتمة خبر التخفيضات ص ١٦)

على طريق الديار

ارسال اموال سيدر مرتبط بالاصلاحات التي لم تقر بعد!

نقلت مصادر عن البنك الدولي، انه لن يرسل اموالاً للبنان المقدمة من «سيدر ١» والبالغة ١١ مليار دولار ونصف ما لم تقر الحكومة اصلاحات حقيقية، وقالت المصادر، ان الحكومة لم تقدم حتى الان الاصلاحات التي يقبلها البنك الدولي، واذا بقيت الامور كما هي، فان اموال «سيدر ١» وهي ديون على لبنان لمدة ٤ سنوات وبينهما هبة ٨٠٠ مليون دولار لن يتم ارسالها طالما الاصلاحات لم تصدر فعليا وفق ما طلبه البنك الدولي بعد الاجتماع في مؤتمر باريس خصوصاً ان الاموال محددة لمشاريع تتعلق بالبنى التحتية، وان الحكومة لم تضع اصلاحات تؤكد الشفافية والنزاهة في صرف الاموال المخصصة من مؤتمر «سيدر ١».

وبعد سؤال المصادر، هل من الممكن ان لا تأتي اموال سيدر المقدرة بـ ١١،٥ مليار دولار ونصف؟، اجابت المصادر في واشنطن، اذا لم يتم اقرار قوانين الاصلاحات المطلوبة من البنك الدولي بشأن اموال «سيدر ١» فانه لن يتم ارسال المبالغ المخصصة للبنان في مؤمر باريس.

«الديار»

عون في إفطار بعبدا: الليرة اللبنانية مستقرة بألف خير

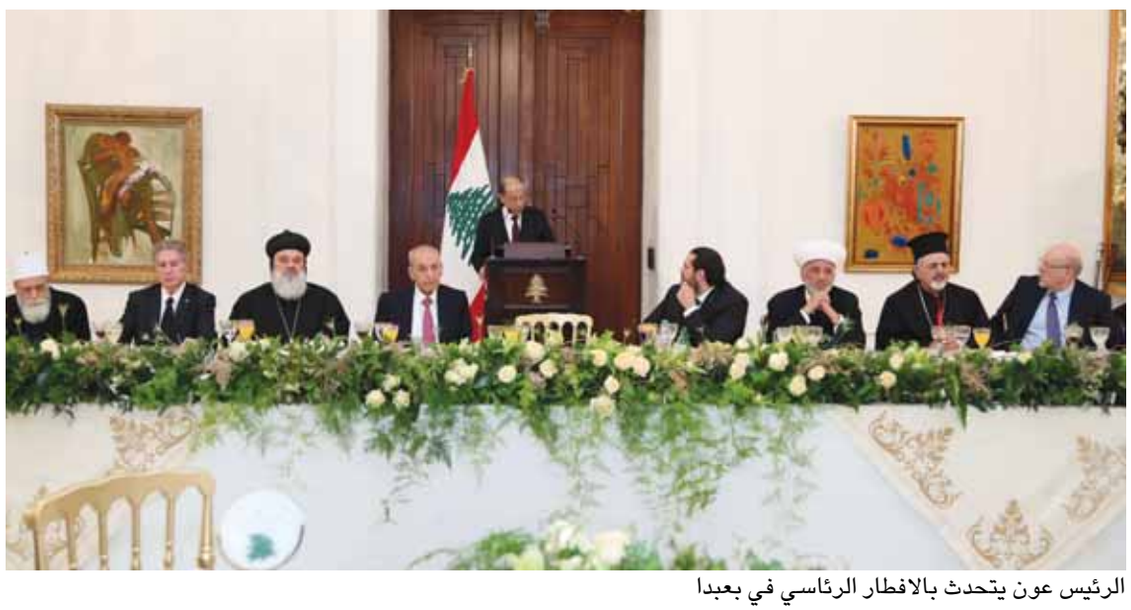

الرئيس عون يتحدث بالافطار الرئاسي في بعبدا

وعد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بمتابعة الخطوات التي بدأت العام الفائت لاجتثاث الفساد ومكافحته، مؤكداً ان هذه المسيرة لن تتوقف مهما اشتدت الضغوط وتشعبت المداخلات، لانها حجر الزاوية في العملية الاصلاحية.

واذ طمأن رئيس الجمهورية الى ان «الليرة بخير» ولا خطر يتهددها، والصعوبة التي نمر بها مرحلية ومحدودة، لفت الى انه ان لم نضح اليوم جميعاً ونتخلص من بعض امتيازاتنا التي لا نملك ترف الحفاظ عليها، نفقدها كلها، ونصبح لقمة سائغة على طاولة المؤسسات الدولية المقرضة التي سوف تفرض علينا وصفة اقتصادية ومالية قاسية وخاضعة لوصايتها وادارتها المباشرة وفقاً لمصالحها الاقتصادية والسياسية، لا قدرة لنا على تحملها، وشدد على ان التضحية ستكون متوازنة ومتناسبة بين القوي والضعيف وبين الغني والفقير، فتتحقق العدالة في الموجبات وفي الالتزام وايضاً في الالم المؤقت، ليخلص لبنان.

(التفاصيل ص ٦)

الحوثيون: ٧ طائرات مسيرة هاجمت مضختي نفط في السعودية
الرياض تعترف: للتصدي للارهابيين المدعومين من ايران

شركة ارامكو السعودية

تطور عسكري بارز دخل على خط حرب التحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن وسيترك تداعياته الكبيرة وتمثل بنجاح الحوثيين بقصف مضختي نفط في السعودية بـ ٧ طائرات مسيرة واغراق الرياض بالقصف وباستهداف محطتي ضخ تابعتين لشركة ارامكو مما ادى الى تخبط في اسعار النفط العالمية واعقب الهجوم قيام الطيران السعودي بقصف مكثف لمواقع الحوثيين.

الاستهداف العسكري للحوثيين كشف عن قدرات متتالية عالية لدى الحوثيين وقدرة على تنظيم الهجمات وارباك المملكة العربية السعودية في العمق وبان قدراتهم لم تتأثر رغم الاف الغارات على صنعاء ومواقع الحوثيين من دول التعاون الخليجي، علما ان السعودية اتهمت ايران بالوقوف وراء الحوثيين ودعمهم.

وقد أعلنت جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) مسؤوليتهم عن الهجوم على مضختي نفط رئيسيتين في منطقة الرياض بالسعودية بواسطة ٧ طائرات دون طيار.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع التابعة للحوثيين في صنعاء يحيى رسول، في مؤتمر صحافي «نفذ سلاح الجو المسير عملية على منشآت حيوية للعدو في محافظتي الدوادمي وعفيف بـ٧ طائرات دون طيار تابعة لسلاح الجو المسير».

وأوضح المتحدث أن «العملية استهدفت محطتي الضخ البترولية في الخط الأنبوب الرئيسي للنفط الـ٨ و٧ الذي

(تتمة الخبر السعودي ص ١١)

بومبيو بعد لقائه بوتين: لدينا مصالح مشتركة ولا نريد الحرب مع ايران

بوتين وبومبيو

قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، إن أمريكا وروسيا لديهما مصالح مشتركة، وأن البلدين لديهما قضايا يعملان فيها معا.

جاء ذلك خلال لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في سوتشي

وقال بومبيو: «يمكن لروسيا والولايات المتحدة التعاون في المسائل

(التتمة ص ١٢)

مقاتلات اميركية تستعرض في سماء الخليج لردع ايران
روحاني: الشعب الايراني اكبر من ان يهدده احد

طائرات اميركية في سماء الخليج

أجرت مقاتلات أميركية، أمس، طلعات ردع فوق الخليج، موجهة ضد إيران.

وقال المتحدث باسم قيادة القوات المركزية الأميركية، العقيد بيل أوربان، إن «طائرات سلاح الجو الأميركي نفذت طلعات ردع ضد إيران، لحماية المصالح الأميركية».

وأضاف أوربان، أن «الطلعات تهدف إلى «ردع العدوان وإثبات الوجود الأميركي، والدفاع عنه في المنطقة»، لافتا إلى أن الطلعات جرى تنفيذها بواسطة مقاتلات (F-15) و(F-35)، جرى نشرها للدفاع عن القوات الأميركية ومصالحها.

وقد أرسلت الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة حاملة الطائرات أبراهام لنكولن إلى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى قاذفات من طراز بي-٥٢، كما قررت في وقت لاحق إرسال السفينة الحربية أرلنغتون إلى المنطقة.

وجاء ذلك بعدما تحدثت الإدارة الأميركية عن خطط إيرانية

(تتمة الخبر الايراني ص ١١)

الجيش السوري يحاصر النصرة شمال حماة ويفتح «جبهة ريف اللاذقية»

أحكم الجيش العربي السوري سيطرته على بلدة الحمرا والمطار الشراعي الزراعي في منطقة سهل الغاب، ليحاصر بذلك مسلحي «جبهة النصرة» في عدة بلدات.

وانطلقت إشتباكات عنيفة صباح امس، مع مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» وحلفائه، حيث تكمن أهمية سيطرة الجيش على بلدة الحمرا وعلى المطار الشراعي الزراعي، في إطباق الحصار على المجموعات الإرهابية المسلحة في مجموعة

(تتمة الخبر السوري ص ١١)

السودان: اطلاق الرصاص على المعتصمين هروب شقيق البشير الى تركيا

أطلقت قوات الدعم السريع السودانية، الرصاص على معتصمين ينصبون الحواجز في شوارع العاصمة السودانية الخرطوم.

وقال مراسل «سبوتنيك» في الخرطوم إن «كافة الطرق المؤيدة لمقر الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة أغلقت، بعد يوم من مقتل ستة معتصمين على الأقل في

(تتمة الخبر السوداني ص ١١)

ساترفيلد للتعزية... وجواب لبنان على السؤال الاميركي
قيومجيان «ارسلوا جهاز امن الدولة الى الشؤون الاجتماعية»
باسيل: «قيومجيان ما بيسترجي يقول هالكلام داخل الجلسة»

(تتمة المانشيت)

الاعلى، فتدخل الرئيس الحريري وحسم النقاش بالقول «هذا الموضوع سياسي وهو نقطة خلافية، ونحن نناقش الآن الموازنة واتفقنا على عدم التطرق للمواضيع الخلافية السياسية، وما ورد في الطائف والافضل عدم النقاش في هذا الملف »وحسم الامر ببقاء المجلس الاعلى اللبناني السوري.

والخلاف الاكبر كان بين وزراء التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية على خلفية وزارة الشؤون الاجتماعية وطلب وزراء التيار بتخفيض موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية الذي يتولاها الوزير القواتي ريشار قيومجيان نتيجة وجود جمعيات وهمية تتقاضى اموالاً ومسجلة في الوزارة، وحصل نقاش «عالي النبرة» استمر خارج الجلسة، وزادت من «وتيرته».

مقدمة نشرة اخبار O.T.V المحسوبة على التيار الوطني الحرّ، التي فندت الجمعيات الوهمية، فرد الوزير قيومجيان مبدياً اسفه لان بعض السياسيين وبعض الشاشات يستغلون وضع الفقراء والمعوقين وكل الجمعيات الصادقة التي تهتم بالناس المحتاجة من اجل الشعبوية والمكاسب السياسية.

واضاف: «عيب على هؤلاء السياسيين والشاشات استغلال هذا الواقع للمزايدة السياسية وغمز قيومجيان من قناة الوزير جبران باسيل بالقول: «لا جمعيات وهمية واتحدى من يقول ذلك» واردف بالقول: «من يتباهون بالعضلات ويستعملون جهاز امن الدولة ليرهبوا بعض الموظفين في بعض الوزارات وبعض الديبلوماسيين، ادعوهم ليرسلوا امن الدولة الى مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية كافة والى الجمعيات الاهلية المتعاقدة معنا، ليروا ان كانت هناك جمعيات وهمية ام لا».

وعندما سئل باسيل عن كلام قيومجيان رد «ما بيسترجي» يقول هذا الكلام داخل الجلسة وما يقوله خارج الجلسة لا يجرؤ على قوله داخلها».

والاشتباك الثالث يتلعق باتهام وزراء القوات اللبنانية لوزراء في التيار الوطني الحر بمحاولة سحب كل الصلاحيات من وزارة التنمية الادارية التي تتولاها الوزيرة مي الشدياق وتوزيعها على وزاراتهم.

كما حصل خلاف بين وزراء القوات والتيار حول موازنة وزارة الصحة العامة واتهام وزراء التيار للوزير القواتي غسان حاصباني بانه ترك ديوناً على وزارة الصحة تتجاوز الـ٥٠ مليون دولار، وهذا لا يجوز ومخالف لعمليات الصرف، ورد حاصباني بان الديون المتراكمة على وزارة الصحة لا تعود الى ايام وزارته بل هي من وزارات متعاقبة هذا بالاضافة الى ان وزارته تهتم «بصحة الناس» ولا يحوز تعريض صحة الناس لاي خطر.

واللافت ان الوزير جبران باسيل قدم مداخلة مالية اقتصادية في جلسة مجلس الوزراء امس معلناً عدم رضاه عن الخطوات التي اتخذت حتى الان والتي لم تحقق الهدف الاساس وهو تخفيض العجز الى ما دون ٩٪. وعلق الوزير وائل ابو فاعور ممازحاً على مداخلة باسيل بالقول «عملنا جلسة تحليل استراتيجي وضربنا بالرمل، وقرأنا بالكف، وما طلع معنا شي». هذا هو موجز عن النقاشات في مجلس الوزراء.

وفي الجلسة الثانية عشرة لإقرار الموازنة، لم تسقط الحكومة بعد من حسابها تخفيض الرواتب للموظفين والعسكريين حتى هذا التاريخ، فالامر لا يزال مطروحا، الا ان الحكومة خائفة من ردة فعل الشارع، ولذلك تترك هذا الموضوع متداولا في اروقة مجلس الوزراء فقط. والحال ان تخفيض فوائد المصارف على الدولة لم يبت حتى الان كما لم يتداولوا مسألة الشركات الكبيرة في حين ابقوا على المساهمة المعهودة للجمعيات بما ان كل فريق سياسي لديه «جمعياته» بحسب اوساط وزارية. وللاسف لا يزال موضوع رواتب الموظفين متداولا في نقاشات مجلس الوزراء وتخفيض الرواتب فوق ٣ مليون ليرة لا يزال مطروحا ويقضي الطرح بجمع هذه الزيادة التي تتعدى كل راتب يفوق ٣ مليون ليرة على فترة ثلاث سنوات ضمن فائدة معينة تعود الى صاحب الراتب لاحقا.

اما البارز في جلسة الامس، كان موقف وزراء حزب الله الذي تميز بمصداقية عالية حيث شددوا على عدم المس برواتب الناس وطرحوا افكارا تأتي للدولة بأموال للخزينة دون ان تمس جيوب الناس. على سبيل المثال، طرح حزب الله زيادة الرسوم على الواردات بنسبة تتراوح بين ٣ و٤٪ في حين كشفت اوساط وزارية ان الرئيس الحريري والوزير جبران باسيل لم يبديا حماسة تجاه هذا الطرح. اما الرئيس بري فقد حيد نفسه من السجالات الدائرة حول الموازنة بانتظار احالتها الى مجلس النواب في حين شدد في الوقت نفسه على ضرورة عدم تخفيض رواتب الناس.

بدوره، قدم الوزير جبران باسيل في الجلسة السابعة اقتراحات جديدة ابرزها رفع الضريبة المتعلقة بالمصارف لزيادة المداخيل الضريبية الى جانب تقديم مشروع استعادة الأموال المنهوبة من كل من قام بخدمة عامة حاليا وسابقا ومشروع قانون تتمحور فكرته حول تغريم كل عامل أجنبي يعمل خلافا للقانون وخارج القطاعات المسموح فيها. وأوضح باسيل انه في موضوع التدبير رقم ٣ يجب ان يكون هناك فرق بين الموجود على الجبهة والحدود ومن يقوم بمهمات امنية في الداخل ومن يقوم بمهام ادارية في الثكنات. وشدد على اننا «قادرون على تغيير وجه لبنان في الصيف ولكن علينا كسر الرتابة الاقتصادية»، مضيفا: «نحن مع الغاء التوظيفات المخالفة للقانون والسفر المضخم ونقترح تغيير دوام العمل كذلك ولا بد من خفض رواتب الوزراء والنواب لكن لا يجب أن يقتصر ذلك عليهم وحسب».

من جهتها، ابدت القوات اللبنانية استعجالا في اقرار الموازنة ترجمت على لسان وزيرها كميل بو سليمان الذي شدد على تحلي الحكومة بجرأة لمعالجة الامور وان تتطرق الحكومة الى العناوين الكبرى التي تشكل الهدر الاساسي والذي يجنب الحكومة المس برواتب الناس الذين يعيشون بضائقة اقتصادية كبرى. وبالعناوين الكبرى طالب بو سليمان مكافحة التهرب الضريبي، الجمارك، المعابر غير الشرعية. وحملت القوات اللبنانية الوزير جبران باسيل مسؤولية كل التظاهرات والاعتصامات التي حصلت على مستوى البلد لانه افشى افكارا كانت تتداول في الغرف المغلقة دون ان يكون هناك اي توجه للمس بالرواتب والمعروف ان ما يدور في الغرق المقفلة شيء اما التنفيذ والذهاب الى التطبيق فشيء اخر. وقال مصدر قواتي لـ«الديار»: «اليوم يتحدث باسيل عن اقتراحات في الجلسة الثانية عشر في حين لم يتقدم بأي حل او مبادرة في الجلسات الاولى والمستغرب في الامر انه يطالب بتسريع اقرار الموازنة». وتابع وفي الحقيقة الجميع يريد التسريع بإقرار الموازنة ونتمنى على الوزير باسيل ان لا يخرج على التضامن الوزاري مرة اخرى ويعرض الساحة اللبنانية لاعتصامات وتظاهرات اخرى. وقال المصدر القواتي ان المطلوب في هذه المرحلة هو العمل ثم العمل ثم العمل مشددا على اتخاذ اجراءات تحفز النمو وتستقطب استثمارات سيدر كي ينعم لبنان بالبحبوحة والازدهار.

اضراب اساتذة الجامعة اللبنانية

■ وزني: موازنة ٢٠١٩ رقمية حسابية لا تحمل رؤية اقتصادية ■

قال الخبير الاقتصادي الدكتور غازي وزني لـ«الديار» ان موازنة ٢٠١٩ هي موازنة رقمية وحسابية لا تحمل رؤية اقتصادية واجتماعية كما لا تحتوي على اصلاحات كافية لحل المشكلة الاقتصادية في لبنان. وفي قراءة شاملة للوضع الاقتصادي، اشار الدكتور وزني الى ان لبنان يواجه ازمتين: الازمة الاولى هي المالية العامة اما الثانية فهي عجز الميزان التجاري. وفي هذا السياق لفت الى ان المعالجة يجب ان تبدأ من هذين النقطتين بتخفيض العجز ليصبح اقل من ٩٪ ويكون ذلك بإعادة النظر في النظام التقاعدي الذي بلغ عام ٢٠١٨ نسبة ٤٠٪ من الموازنة العامة الى جانب وقف التوظيف واعادة النظر في التوظيف العشوائي الذي حصل العام الماضي. وفي التفاصيل، كشف الخبير الاقتصادي غازي وزني ان نهاية الخدمة ارتفعت من ١,٤٠٠ مليار ليرة عام ٢٠١٠ الى ٦,٥٤٠ مليار ليرة عام ٢٠١٨. ولذلك الاجراءات التقشفية والاصلاحية يجب ان تشمل النظام التقاعدي والمتعلق ايضا بالقوى الامنية والعسكرية اضافة الى تجميد زيادة الرواتب لمدة ٣ سنوات.

اضف الى ذلك، رأى الدكتور وزني ان خدمة الدين وصلت الى ٣٢٪ من الموازنة العامة عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر سلبي وبالتالي يجب اخذ اجراءات حقيقية تؤدي الى خفض العجز عبر مساهمة مصرف لبنان والقطاع المصرفي في هذا المجال.

وحول قطاع الكهرباء، قال وزني انه يجب وضع سقف لدعم مؤسسة الكهرباء لا يتجاوز ٢,٤٠٠ مليار ليرة وان يترافق ذلك مع اصلاحات حقيقية في الموازنة عبر اصلاح القطاع العام واعادة النظر بالاملاك العمومية البحرية وبحث هذه المسألة بجدية. اما في قطاع الاتصالات، فرأى وزني انه يجب اعادة تحسين ايرادات الاتصالات لافتا الى وجود بنود غير واضحة في موازنة ٢٠١٩. والاهم من كل ذلك اعتبر الخبير الاقتصادي ان مكافحة التهرب الضريبي الذي بلغ ثلاثة مليار ليرة وهي بند ناقص لا تلحظه موازنة ٢٠١٩.

■ ساترفيلد في بيروت ■

جاء ساترفيلد الى لبنان للتعزية بالبطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، ولاستئناف المفاوضات التي توقفت عند خط هوف حيث بقي من المساحة المتنازع عليها ٣٥٠ كلم٢، ولم تستكمل المفاوضات في هذا السياق.

اليوم يعود ساترفيلد لاحياء ما توصل اليه هوف ومحاولة احياء المفاوضات البحرية واخذ جواب لبنان على ترسيم الحدود البحرية ويذكر ان الرئيس ميشال عون ونبيه بري اعلنا موقفهما من هذه القضية حيث شددا على دور الامم المتحدة في حل النزاع ورسم الحدود البرية والبحرية وتمسكا بمبدأ عدم الفصل بين رسم الحدود البحرية والبرية، والتمسك بدور الامم المتحدة في مجال ترسيم الحدود وعدم الممانعة في الوساطة الاميركية طالما تحفظ حقوق لبنان.

طروحات ساترفيلد دائما منحازة لاسرائيل وتصب في مصلحتها الكاملة. المرة الماضية، ذهب ساترفيلد من لبنان دون ان يحصل على ما يبتغيه حيث كان يسعى الى اقناع السلطات اللبنانية بضرورة الفصل في ترسيم الحدود البحرية والبرية الا انه سمع من الرئيس عون والرئيس بري موقفاً موحداً حيال هذه المسألة وبخاصة ان كلا الرئيسين تمسكا بالحفاظ على سيادة لبنان ورفضا التنازل عن حق لبنان في ملف النفط. وفي هذا السياق، لجأ لبنان الرسمي الى الامم المتحدة طالبا اعادة ترسيم الحدود مع اسرائيل، علما ان لبنان كان قد ارسل خرائطه عام ١٩٢٣، وبذلك استند لبنان الى وساطة الأمم المتحدة لحل النزاع.

اليوم يأتي ساترفيلد مرة اخرى الى لبنان حاملا معه اقتراحات جديدة، ولكن في المضمون تبقى نفسها طالما هي اقتراحات غير عادلة تجاه لبنان ومنحازة لاسرائيل. والهدف من زيارة ساترفيلد الحالية هو تسهيل طريق لإسرائيل في ما يتعلق بالنفط والحصول على حصة من المثلث البحري، علما ان هذا المثلث تابع للبنان.

التخفيضات في الموازنة غير كافية..
التصعيد في الخليج قد يُطيح بمشاريع سيدر ويفتح الباب أمام موازنة شبيهة بـ ٢٠١٨

(تتمة خبر التخفيضات)

الإستفادة من تعويضات إضافية وخفّضت مساهمتها الاجتماعية في بعض الصناديق... وهذه الإجراءات وهذا أقصى ما يُمكنها القيام به على صعيد الأجور خوفًا من إثارة غضب الشارع.

أما خدمة الدين العام، فحتّى الساعة لا يوجد أية خطّة لخفضها بإستثناء توقّعات للحكومة بأن تعمد المصارف أو مصرف لبنان لإقراض الدوّلة أكثر من ٥ مليارات دولار أميركي بفائدة صفر بالمئة أو ١٪. وهذا الأمر لن يحدث في ظل غياب إصلاحات جدّية في القطاع العام.

أمّا على صعيد الكهرباء، فقدّ تمّ خفض البند بألف مليار ليرة (٦٦٠ مليون د.أ) وهذا يعني نقلّ التكلفة بشكل غير مباشر على المواطن من خلال زيادة ساعات القطع.

أيضًا على صعيد الانفاق، تنصب المناقشات في الجلسات الأخيرة على دراسة موازنات الوزارات التشغيلية، وهنا برزت خلافات واضحة حول موازنات وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية (من باب الجمعيات) ولكن أيضًا من موازنة بعض المؤسسات مثل المجلس الأعلى اللبناني السوري وغيرها. وظهرت الخلافات جليًا بعد جلسة البارحة من خلال تصاريح نارية لبعض الوزراء.

كل هذه الإجراءات تبقى غير كافية لأنها بالمطلق سمحت بتوفير ما يقارب المليار دولار أميركي. لكن الدينامية في كتلة الأجور وخدمة الدين العام ستمتص تلقائيًا هذا التوفير مع مرور الوقت.

على هذا الصعيد، برزت مبادرة لوزير الخارجية جبران باسيل الذي قدّم في جلسة مجلس الوزراء البارحة عددًا من الإقتراحات «ترتكز على خمسة محاور حجم الدولة والهدر والتهرب الضريبي والتهريب الجمركي وخدمة الدين والميزان التجاري أي الوضع الاقتصادي ككل» بحسب تصريح الوزير باسيل.

على صعيد الإيرادات، تبقى الخطوات التي أخذتها الحكومة خجولة بإستثناء إجراء رفع الضريبة على الفوائد على الحسابات المصرفية من ٧ إلى ١٠٪ والذي من المتوقّع أن يؤمّن ما يقارب الـ ٥٠٠ مليون دولار أميركي.

على صعيد الإيرادات الجمركية، نلاحظ أنها تبقى هزيلة نسبة إلى حجم النشاط الاقتصادي وذلك لسببين:

الأول هو التهريب الجمركي على مرفأ بيروت وطرابلس والمطار والحدود البرّية، والفضائح على هذا الصعيد كثيرة في وسائل الإعلام. وتُشير المعلومات أن بند ضبط التهريب على الحدود البرّية تمّت إحالته إلى المجلس الأعلى للدفاع لمراقبة الحدود ومكافحة التهريب. إلا أن هذا البند لم يتمّ تقييمه ماليًا وبالتالي لم يتمّ إحتسابه في الموازنة مع العلم أن الخسارة الناتجة عن هذا البند ليست ضئيلة.

وتُشير المعلومات أيضًا أن الحكومة لم تتخذ أية إجراءات جدّية على صعيد بندي الأملاك البحرية والتهريب الجمركي (مرفأي طرابلس وبيروت والمطار)، وبالتالي لا إحتساب لأية مداخيل إضافية من هذين البندين مع العلم أن المُشكلة الأساسية تكمن فيهما. فمرفأ بيروت يجب أن يُعطي مدخولاً للدولة لا يقلّ عن مليار دولار أميركي سنويًا نظرًا إلى حجم البضائع التي تمرّ عبر المرفأ كما أن الأملاك البحرية والنهرية وسكك الحديد تُشكّل مدخولاً سنويًا يفوق المليار دولار أميركي (٢٠٠ د.أ بـ ٥ مليون متر مربّع). ولا يجب نسيان الهيئة الخاصة التي تُدير المرفأ من دون أن تحويل مداخيلها إلى خزينة الدوّلة بحسب تصريح الوزير السابق فادي عبود.

والثاني يعود إلى حرمان خزينة الدولة من الواردات الجمركية نتيجة الإتفاقات التجارية مع الدول العربية ومع الإتحاد الأوروبي. فحجم الإستيراد يبلغ ٢٠ مليار دولار أميركي منه ٤٠٪ من الإتحاد الأوروبي وهي بضائع تدخل إلى لبنان من دون رسوم جمركية. وأثار إقتراح وزير الإقتصاد فرض رسوم ٣٪ على كل البضائع المستوردة معارضة شديدة في مجلس الوزراء مع العلم أن مثل هذا الإجراء له فوائد كثيرة على الصعيد المالي والإقتصادي ويُمكن أو يؤمّن مدخول سنوي لا يقلّ عن ٦٠٠ مليون دولار أميركي.

بناءً عليه، تتوالى الإجتماعات حتى نهار الجمعة المقبل (إذا سارت الأمور كما يجب) وقدّ تمتدّ حتى مطلع الأسبوع المُقبل إذا ما طرأت معطيات جديدة داخل الحكومة أو في الشارع أو حتى إقليميًا!

بالتحديد وعلى الصعيد الإقليمي، التوتر الحاصل في الخليج العربي على إثر تعرّض سفن إماراتية وسعودية الأحد الماضي لعمليات تخريبية وإستهداف منشآت بترولية سعودية البارحة تبنّتها جماعة «أنصار الله» اليمنية، رفعت من مستوى المخاطر مع ما تُشكّله هذه الهجمات من تهديد واضح لسوق النفط العالمي الذي يُعتبر عنصر إقتصادي إستراتيجي وجيو – سياسي بإمتياز. فإرتفاع أسعار النفط نتيجة ضرب منشآت نفطية سيؤدّي حكمًا إلى تباطؤ الاقتصاد الأميركي وهذا ما لن ترضى عنه إدارة ترامب التي أخذت على عاتقها تأمين حماية الإمدادات من الخليج.

المخاوف تأتي من مواجهة مباشرة بين القوات الأميركية المرابطة في الخليج (والتي تزداد أعدادها) وبين الحرس الثوري الإيراني وما قد ينتج عنها من تهديد لمنطقة أقلّ ما يُقال عنها أنها خزان العالم النفطي. هذا الواقع يُثير المخاوف أيضًا على صعيد لبنان إن من ناحية ارتفاع أسعار النفط وما له من تداعيات على خزينة الدولة وبالتالي على عجز الموازنة ولكن أيضًا على القدرة الشرائية للمواطن اللبناني، أو من ناحية عدوان إسرائيلي جديد على لبنان شبيه بعدوان تموز ٢٠٠٦.

على كل الأحوال، تُشكل هذه الأحداث تهديدًا جدّيًا لمسار الموازنة ومسار المشاريع المقرّرة في مؤتمر سيدر إذ أن إندلاع مواجهات عسكرية ستُقلّل حكمًا من الأموال الآتية إلى لبنان وذلك أن أية حرب تفرض إمتلاك سيولة من قبل الدوّل المُقرضة مما يعني التأخير في إقراض لبنان. أضف إلى ذلك أن الإصطفاف السياسي التقليدي بين مؤيدين للدول الخليجية من جهة وإيران من جهة أخرى سيُعقّد الأمور أكثر وقد يتمّ حجب أموال عن لبنان نتيجة هذا الإنقسام.

مما تقدّم وفي حال حصول المواجهة، فإننا نتوقّع أن تكون موازنة ٢٠١٩ شبيهة بموازنة العام ٢٠١٨ أي أن الأرقام المُحقّقة على الأرض ستكون بعيدة عن الأرقام المتوقّعة في موازنة العام ٢٠١٩. وبالتالي سيغوص لبنان أكثر في مشاكل مالية سيكون من الصعب الخروج منها دون وصاية صندوقية.

في مقابل هذا الإطار الذي يلّفه الغموض تأتي زيارة مساعد نائب وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى دايفيد ساترفيلد الى بيروت لتُطفي بصيصًا من الأمل حول مستقبل الملف النفطي اللبناني. فالمبعوث الأميركي يحمل في حقيبته آلية جديدة لحلّ النزاع على الحدود البحرية والبرية مع العدو الإسرائيلي بوساطة أميركية. وإذا كانت الأجواء التي يبثّها المبعوث الأميركي إيجابية إلا أن هناك عدداً من الأسئلة التي يتوجّب طرحها: من المعروف أن هناك موقفاً موحداً للبنان تجاه الإعتداء الإسرائيلي على المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان. والمعروف أيضًا أن حل نزاع سلميًا يتطلّب تنازلات من الطرفين، فهل هناك موقف موحدّ للبنان لمستوى التنازلات التي قدّ يقدّمها خلال عملية حلّ النزاع؟ الجدير ذكره أن إسرائيل تسطّو على ٨٦٠ كيلومتراً مربّعاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان والتي تشمل أجزاءً من البلوكات ٨، ٩ و١٠ في جنوب لبنان.

على كل، وفي فرضية أن النزاع الحدودي البحري تمّ حلّه، فهذا يعنّي أن الشركات العالمية ستتهافت وتتسابق لإستخراج غاز لبنان ونفطه، وسيتطلّب الأمر ٥ إلى ٦ سنوات للبدء بإستخراج الثروة النفطية من البحر.

على كل الأيام والأسابيع القادمة ستكون حاسمة للبنان على الصعيد المالي مع بلوغ الموازنة مُفترق طرق من المفروض أن لا إمكانية للعودة عن أي طريق تأخذه. وبالتالي هناك إلزامية على الحكومة للإعتماد على مواردها المالية والبشرية كما وضرب الفساد الذي يُشكّل العائق الأول أمام الإنماء الاقتصادي والإجتماعي.

رئيس التحرير
رضوان الذيب

– مديرة الاخبار الداخلية والمحلية والعامة نجوى مارون
– مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
– مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح
– مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
– مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
– رئيس القسم الفني وجيه علي
– المدير المالي عماد معلوف
ـ المدير المسؤول دوللي بشعلاني
ـ الموقع الالكتروني رجا المهتار – هشام زين الدين
– مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح

بلغ عدد الزوار على موقع الديار الالكتروني (Internet) في ١٣-٥-٢٠١٩
٢٩٢٣٢ زائر.

طبع من الديار في ١٣ – ١ – ٢٠١٩ ١١١٤٢
بيع من الديار في ١٣ – ١ – ٢٠١٩ ٦١٥٨
هاتف: ٢-١-٠٥/٩٢٣٨٣٠ –٠٣/٨١١٧٨٥ – فاكس: ٠٥/٩٢٣٧٧٣
الاعلانات: ٠٥/٩٢٣٧٧٠–٩٢٣٧٦٧–٩٢٣٧٦٨–٠٥/٩٢٣٧٧٦–فاكس: ٠٥/٩٢٣٧٧١
info@addiyaronline.com